في بانوها راجع الى ذُرى المجد وبانوا جمع بانٍ اسم فاعل من بَنَى يبني واصله بانيون اعل
اعلال قاضون وحذفت نونه للاضافة وفيه ضمير مستتر عائد على قومي والشاهد فيه
حيث لم يقل بانيها هم على اللغة الفصحى او بانوها هم على غيرها بابراز الضمير لامن اللبس
وقد وقع بانوها خبرا عن الذُرى وانما هو في المعنى للقوم لانهم البانون فقوله كغيره
اذ لم يقل بانوها هم جري على غير اللغة الفصحى **قوله** مما يخبر به عن المبتدا الجار
والمجرور نحو الحمد لله والظرف اي نحو زيد عندك قال ابن هشام تبعا لجماعة الصحيح ان الخبر
في الحقيقة متعلقهما المحذوف وقال جماعة الصحيح انه معمول المحذوف وقال آخرون
الصحيح انه مجموعهما لان المقصود الاخبار بوجود الشي في الظرف الا انهم حذفوا بعضه
لزوما وسموا الباقي باسم الخبر مجازا وقد يقال الخلاف لفظي لان القائل بانه المحذوف
نظر الى العامل الذي هو الاصل وهو مقيد بقيد لابد من اعتباره والقائل بانه المذكور
نظر الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول العامل لابد من اعتباره والقائل بانه مجموعهما
نظر الى المعنى المقصود وكان شيخنا الامام العلامة الكمال بن الهمام يختاره تبعا للرضي
واعلم ان الظرف الشامل للجار والمجرور نوعان مستقر ولغو لانه ان كان عامله مصرحا
به فلغو والا فمستقر وشرطه ليكون خبرا ان يكون تاما كما علم من قوله والخبر الجزء المتم
الفائدة فخرجت الاسماء المقطوعة عن الاضافة ونحوها فلا يجوز الامر قبل ولا زيد عند
قوله ولك ان تقدره بمفرد نحو كائن ومستقر ولك ان تقدره بجملة نحو كان واستقر
ضابط ذلك ان يقدر بالكون المطلق فيشمل تقدير ثابت وثبت وحاصل وحصل
ونحوها وقد اشار الى ذلك الشارح بنحو والناظم بمعنى وكل من التقديرين نسب الى
سيبويه والاول منهما قول الكوفيين واختاره الناظم ورجح بامرين ذكرهما الشارح
والثاني قول البصريين ورجح بامرين ايضا احدهما انه لا خلاف في التقدير بجملة
في الموصول نحو جاء الذي عندك وفي النكرة الموصوفة الواقع في خبرها الفاء

نحو

نحو كل رجل عندك فله درهم اذ النكرة الموصوفة الواقعة مبتدا لا يجوز دخول الفاء في
خبرها الا اذا وصفت بمفرد فلا يجوز كل رجل قائم فله درهم فيحمل ما هنا على ذلك الثاني
ان الاصل في العمل الفعل ولما تعادل القولان بترجيح كل منهما بامرين رجح الناظم في شرح
الكافية القول الاول بان تقدير اسم الفاعل لا يحوج الى تقدير آخر لانه واف بما يحتاج
اليه من تقدير خبر وتقدير الفعل يحوج الى تقدير اسم الفاعل اذ لابد من الحكم بالرفع
على محل الفعل والرفع المحكوم به لا يظهر الا في اسم الفاعل ورجحه غيره ايضا بان اصل
الخبر الانفراد قلت وهو الحق اذ المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو
علامة الحقيقة فاذا اريد المجاز وهو استقراره في الماضي قدر استقر لا مستقر ومن ثم
قال السعد التفتازاني الانصاف ان المفهوم من نحو زيد في الدار ثابت فيها او مستقر
لا ثبت او استقر ويؤيده قول ابن هشام الحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا
بل بحسب المعنى **قوله** ولا يجوز ان يكون تقديره بالفعل لجواز الفصل بين أمّا والفاء به
لانه لازم الحذف فقد سال ابن جني ابا الفتح الزعفراني هل يجوز النصب في قولهم
فاذا زيد ضربته فقال نعم فقال ابن جني يلزمك ايلاء اذا الفجائية الفعل وهو
ممتنع فقال ابو الفتح لا يلزمني ذلك لان الفعل لازم الحذف فيجوز في الظرف والجار
والمجرور بعد أمّا ان يكون الامر كذلك فيكون المحذور ظهور الفعل لا تقديره لانهم
يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات ولو سلم ان المحذور اعم من
ذلك فلا يلزم منه جواز الفصل وانما يلزم ان لو قدر قبل معموله اما لو قدر بعد
المبتدا بان يقال اما في الدار فزيد استقر فلا يلزم ذلك وكذا في اذا المذكورة **قوله** واما
اسم الزمان فانما يخبر به في الغالب عن اسم المعنى اعلم ان المعنى ان استغرق
جميع الزمان او اكثره والزمان نكرة نحو الصوم يوم والسير شهر رفع اسم الزمان غالبا
ويجوز نصبه وجره بفي نحو الصوم يوما او في يوم وان كان الزمان معرفة او نكرة

بجملة لاسم

[illegible]

هذه النسبة الزعفراني